ثانيا–الكيان البشري: المقومات البشرية للوحدة السياسية

يُعنى بدراسة السكان الذين يتجمعون على أرض سياسية واحدة، ويدينون لها بالولاء كمواطنين ويتألف منهم قوامها الحي، حيث تزايد الإهتمام بالدراسات السكانية في الجغرافيا وأصبحت إحدى الفروع المستقلة عن الجغرافيا البشرية منذ خمسينات القرن الماضي، خاصة وأن إهتمام الجغرافيا السياسية هو إيضاح المواضيع التي تؤثر في الظاهرة السياسية، لذلك فإن طبيعة الإهتمام بالعامل البشري تتعلق بالبحث في مقدار التجانس والإنسجام بين الأفراد، الذين يشكل ولائهم للنظام السياسي القائم على قاعدة أساسية لوجود وبقاء الوحدة السياسية، وتتعداه نحو الكشف عن القيمة الفعلية للسكان وقدراتهم في إستغلال موارد الثروة، وأثر كل ذلك في مكانة وأسلوب الوحدة السياسية إجتماعيا وإقتصاديا وإستراتيجيا.

إن فحص أثر العامل البشري في شكل الوحدة السياسية يكون من زاوية الإثنوغرافيا والديموغرافيا

1–حجم السكان :

لا شك أن نمو السكان هو أحد العوامل الأساسية المؤثرة في تاريخ البشرية الإقتصادي والسياسي، فتاريخيا جاءت كثافة التفاعلات السياسية والإقتصادية ما بين الوحدات السياسية كنتيجة مباشرة لزيادة حجم سكانها، حيث تصنف الدول ذات الحجم السكاني الكبير ضمن القوى الكبرى إذ يعتبر من بين عوامل قوة الدولة، وبالمقابل لا تملك القوى الصغرى حجم سكان كبير، غير أن العدد الصغير لمجتمع ما يؤدي إلى تنظيم سياسي بسيط ومتماسك على أساس القرابة أو العرق.

2–كثافة السكان وتوزيعهم:

تقاس كثافة السكان بحاصل تقسيم عدد السكان على مساحة الدولة، وهي تقدم مقياسا لضغط السكان فوق الأرض، حيث يعتبر الكثيرون بأن عامل الكثافة السكانية يكون أكثر تأثيرا في قوة الدولة من تأثير حجم السكان، وهو ما تجسد في تفسير السلوك التوسعي والعدواني نحو الحرب من أجل إكتساب أراضي جديدة تخفف الضغط السكاني الذي تعيشه دول العدوان.

3–خصائص السكان النوعية:

تضاءلت عوامل حجم السكان وكثافتهم بفعل التقدم التكنولوجي لصالح عوامل النوعية، ففي الدول النامية تسيطر الإنشغالات التعليمية والصحية والسوسيو إقتصادية على إهتمامات السكان بفعل قلة الموارد وإنخفاض مستويات الدخل وتدني مستوى المعيشة مما يجعل من كفاءة وطموح الفرد محدودة، أما بالنسبة للدول المتقدمة فإن مردودية الفرد تكون أكثر إرتفاعا ومشاركته السياسية إيجابية حيث يحاول المساهمة في التغيير.

4-التنوع السلالي والثقافي للسكان:

يرتبط وجود أية وحدة سياسية بوجود قطاعات من الأفراد قائم على أساس اللغة والعرق والدين، غير أن مسألة التنوع العرقي واللغوي والديني تثير العديد من المشاكل التي تواجه التجانس القومي والوحدة الوطنية للدولة، فقد كانت إحدى الأسباب المباشرة في إندلاع العديد من الحروب الأهلية والنزاعات الوطنية المؤدية إلى تغيير خارطة العالم السياسي وعلى ضوء التجانس العرقي يمكن ملاحظة ثلاثة أنماط من الدول:

- ✓ -دول يتجانس كل سكانها في سمات واحدة لغوية دينية وعرقية
- ✓ -دول لها غالبية متماسكة من سكان ذوي سمات واحدة، مع وجود أقليات منتشرة في أقاليم مختلفة من الدولة
- ✓ دول لها غالبية متماسكة من السكان مع وجود أقلية عرقية أو لغوية أو دينية تعيش متماسكة في بعض أقاليم الدولة

ويتفاوت تأثير وجود الأقلية الإثنية على سياسات الدول بالنظر إلى:

- ✓ شكل توزيع الأقلية فحدة تهديد التماسك الوطني غالبا ما يزيد في الحالات التي يكون فيها أعضاء هذه الأقلية يعيشون في إقليم واحد
- ✓ مدى التمسك بتراث وملامح ثقافية محددة والتمسك بفكرة الوطن الأم
- ✓ شعور الأقلية بتهميش الحكومات المركزية والتوزيع غير العادل للثروات وبرامج التنمية
- ✓ حجم سكان الأقلية، ومدى غنى إقليمها إقتصاديا، فهذان العاملان يعضدان أكثر من مطالبها في تحصيل بعض الحقوق السياسية وحتى في مطالبها الإنفصالية

ثالثا-النظام السياسي وشرعية الوحدة السياسية:

يعتبر المقوم الثالث للوحدة السياسية بعد كل من الأرض والسكان فالنظام الحاكم الذي يتجسد في الحكومة هو الذي يكسب الوحدة السياسية الشرعية الكاشفة عن وجودها ومكانتها لدى مواطنيها وفي مجتمع الدول، فهو يمثل الجهة التي تدبر وتسير علاقات الوحدة السياسية وتضمن تأمين السيادة وتأكيد الحقوق في الأرض التي تحتوي الدولة، أي أن نظام الحكم يحمل المسؤولية التي تؤمن النظام وتحرص على الإنضباط في الداخل، ويؤمن وضع الدولة ومكانتها وعلاقاتها مع الدول الأخرى في الخارج.

بصرف النظر عن طبيعة النظام السياسي فإن مصدر قوته تزيد حينما يكون من إختيار الشعب فيكون هذا الأخير هو مصدر ممارسة السلطة، فيما تتراجع قوة نظام الحكم إذا إستمد شرعيته من التسلط والإستبداد، لا تكتسب الحكومة الشرعية من خلال قبول الشعب فقط، بل من خلال إعتراف الدول الأخرى سواء كان هذا الإعتراف صريحا أم ضمنيا، فإن أهم ما يسفر عنه هو قبول بالتعامل معها على إعتبار أنها الممثل الشرعي للدولة في إطار الضوابط التي يفرضها القانون الدولي، وتمليها الأعراف الدولية وإلا تكون الدولة مجبرة على العيش في العزلة، ولا يكون عدم الاعتراف غالبا على شكل النظام الحاكم بقدر ما يكون إعتراضا على السيادة، وإنما هو إعتراض على من يمثل تلك السيادة.

وفي الواقع فإن إستدعاء التجارب التاريخية للإستشهاد بأهمية هذه المقومات الثلاث في تشكيل سياسات الدول، يحيلنا فعلا إلى أهمية الجغرافيا في تشكيل سياسات الدول وبالتالي تحديد مسارات التاريخ، حيث كان الموقع الجغرافي للدول تأثير واضح على تشكيل الإمبراطوريات وتوطيد دعائم الحضارات القديمة، كالحضارة الفينيقية واليونانية في البحر المتوسط نشأت على السواحل التي منحها القدرة على تنمية تجارتها الخارجية فيما شكل الموقع الجزري لبريطانيا حماية طبيعية من الخطر الخارجي فمنحها فرصة الإستثمار في إقتصادها المحلي ففجرت الثورة الصناعية في القرن 18 م، كما أن موقع إمبراطوريات أخرى في الجبال ذات التضاريس الوعرة كالتتار كان له الأثر في إرهاق الخصم وهزيمته وكسب المعارك الحربية، كما كان العامل البشري دور في ترسيخ مكانة القوى الكبرى كجنود أو يد عاملة.